



Distr.: Limited
23 April 2015

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية

UN HABITAT

الدورة الخامسة والعشرون
نيروبي، ١٧-٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥
البند ٥ من جدول الأعمال
أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات
البشرية، بما في ذلك مسائل التنسيق

مشروع قرار ٤/٢٥: تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى قراراته ومقرراته ذات الصلة بتنسيق تنفيذ ولاية موئل الأمم المتحدة، والتحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة، بما في ذلك قراره ١٥/٢٤ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ وبمقتضاه أقر الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ وبرنامج عمل وميزانية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥،

وإذ يشير أيضاً إلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك القرارات ٢٨٨/٦٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه"، و٢٦٦/٦٩، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) و٣٠٩/٦٨ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بشأن تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦،

وإذ يحيط علماً بمؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحدّ من أخطار الكوارث، الذي عقد في سنديا، اليابان، في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥، وفيه اعتمد المشاركون إطار سنديا للحد من الكوارث في اليابان في الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ بصفته الاتفاق اللاحق الذي خلف إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(١)،

وإذ يضع في اعتباره المؤتمر الدولي الثالث المقبل المعني بتمويل التنمية في أديس أبابا ومؤتمر قمة الأمم المتحدة في نيويورك لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ في باريس والنتائج المتوقعة من كل ذلك،

(١) A/CONF. 206/6 و Corr.1، الفصل الأول، القرار ٢.

وإذ يُعرب عن تقديره لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للتقدم المحرز في تنفيذ خطته الاستراتيجية وبرنامج عمله من خلال مجموعة من سياساته الموجهة الأساسية ونظمه الرامية إلى تحسين الكفاءة والإنتاجية،

- ١ - يطلب إلى المدير التنفيذي مواصلة تطوير وتعزيز الروابط بين الأعمال المعيارية والأنشطة التشغيلية بهدف تحقيق كامل النتائج المتوقعة من تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩؛
- ٢ - يطلب إلى المدير التنفيذي أيضاً أن يكفل استحداث برامج ومشاريع تنفذ نهجاً متكاملاً للتحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة وتعزيز الروابط الفعالة بين الريف والحضر، مع مراعاة الصلة القوية بين التنمية المستدامة والتحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة؛
- ٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي كذلك أن يواصل أعمال برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لمنع العنف والجريمة في الحضر ومن أجل تعزيز الأمان في المناطق الحضرية، بإنشاء إطار تعاوني مشترك بين الوكالات بشأن مدن أكثر أماناً، دون المساس بالولاية المميّزة لكل هيئة وامتثالاً كاملاً للقواعد والأنظمة المالية؛

أولاً

التركيز الموضوعي والنطاق

- ٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي زيادة جهوده المبذولة لتبني وجهات نظر السلطات المحلية وجعل هذه الجهات مندرجة على النحو المناسب في تنفيذ نتائج خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية (الموئل الثالث)؛
- ٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي أيضاً زيادة جهوده في بناء القدرات المعروضة على الحكومات المحلية، وفقاً للأولويات والاحتياجات الوطنية ودون الوطنية، إدراكاً بأنها عامل أساسي في تحقيق التحضر المستدام والمستوطنات البشرية والتنمية المستدامة؛
- ٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي كذلك أن يواصل دعم الحكومات الوطنية والمحلية في وضع أطر قانونية ومؤسسية فعالة من الناحية الوظيفية لتيسير التحضر المستدام وتنمية المستوطنات البشرية التي تعمل على تحقيق أهداف طويلة الأجل، وتتصف بأنها غير تمييزية وشاملة وتقدم أنجع حلول ممكنة ذات صلة محلياً، ويشجّع الدول الأعضاء على أن تراعي، حسب الاقتضاء، استحداث إطار فعال للسياسات حول التحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة؛
- ٧ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يواصل التوعية فيما يتعلق بالعلاقة المباشرة بين روابط التنمية الإيجابية بين الحضر والريف والتحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة، وأن ينشر، بالتعاون مع الشركاء المناسبين، ممارسات وسياسات جيدة بشأن العلاقات الإنمائية بين الحضر والريف المفيدة للجميع، وأن يواصل كذلك التركيز على استحداث برامج ومشاريع تُنفذ نهجاً متكاملاً لضمان قيام روابط راسخة بين الريف والحضر حيث تسهم في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛
- ٨ - يشجّع الدول الأعضاء على الدخول في تخطيط عمليات مكانية اندماجية مستدامة تشاركية للجميع حيث تستجيب إلى وقائعها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مع الاعتراف بأوجه التفاوت بين الريف والحضر؛

- ٩ - يرحب بجهود برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دعم الدول الأعضاء في إنشاء ومواصلة تطوير شبكة عالمية لمختبرات التخطيط والتصميم لتقاسم الممارسات الجيدة ولمساعدة المدن والمستوطنات البشرية في بلوغ مدن وأقاليم تتصف بأنها أكثر إنتاجية، ومتضامنة ومندمجة اجتماعياً ومتكاملة ومترابطة بحيث تعمل على تعزيز التنمية المستدامة وتنهض بالصحة العامة؛
- ١٠ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يواصل العمل مع الشركاء للنهوض باستراتيجيات للتمويل الحضري لدعم التحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة؛
- ١١ - يشجّع الدول الأعضاء على دعم تعزيز أنشطة التنمية الاقتصادية المحلية بغية المساعدة على تعزيز الحصول على التمويل من أجل التحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة على المستوى المحلي؛
- ١٢ - يطلب إلى المدير التنفيذي مواصلة تعزيز الشراكات، والتعلم من الأقران، وشبكة من الممارسين بشأن السياسات الحضرية الوطنية كوسيلة لدعم الحكم الوطني والمحلي وهي تقوم بتطوير وتنفيذ سياسات حضرية على المستوى الوطني؛
- ١٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي أيضاً تطوير وتنفيذ أدوات وبرامج للتدريب لتعزيز قدرات السلطات الوطنية والمحلية لإدراج إيرادات إضافية من المصادر المحلية وغيرها من المصادر، حسب الاقتضاء؛
- ١٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي كذلك أن يواصل دعم وتعزيز تنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة، من خلال الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي بغية إيجاد تماسك وخلق نُهج مراعية للنزاعات في قضايا الأراضي بما في ذلك من خلال التعددية في نُظم حيازة الأراضي لجميع قطاعات المجتمع وأشكال بديلة في إدارة الأراضي؛
- ١٥ - يشجّع الدول الأعضاء على العمل، عند الضرورة، بالتنسيق مع مؤئل الأمم المتحدة، على تيسير تبادل الأدوات وبرامج التدريب مع السلطات الوطنية والمحلية، بهدف تعزيز المجتمعات المستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً؛
- ١٦ - يحيط علماً بنهج "الإسكان في الصميم"، وهو الذي يضع موضوع الإسكان في صميم السياسات الحضرية الوطنية وفي قلب المدن، ويشجّع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والدول الأعضاء على مراعاة تنفيذ الاستراتيجية العالمية للإسكان، حسب الاقتضاء، بما في ذلك من خلال تصميم أدوات وآليات لتعزيز التمويل الشامل للإسكان على المستويين الوطني والمحلي لسدّ ثغرة الإسكان وللإسهام في التحقيق التدريجي للحق في الإسكان الوافي للجميع؛
- ١٧ - يدعو الدول الأعضاء وشركاءها إلى مواصلة صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية للإسكان، من خلال زيادة استخدام العمليات التشاركية الشاملة الواسعة النطاق، وتصميم حلول يسيرة شاملة للإسكان؛
- ١٨ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يضع في الاعتبار جوانب خاصة بالصحة والرفاه، بما في ذلك تعزيز الخدمات الصحية والحصول عليها عند وضع السياسات بشأن التخطيط الحضري والإقليمي والمستوطنات البشرية وفي الأعمال التشغيلية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛
- ١٩ - يطلب إلى المدير التنفيذي أيضاً أن يواصل، في ضوء زيادة وطأة فيروس نقص المناعة البشرية وما يرتبط به من أمراض تواجهها المدن وعدم تكافؤ فرص الحصول على الخدمات الصحية الأساسية لمكافحة نقص المناعة البشرية من جانب القاطنين المهمّشين في المناطق الحضرية، وأن يواصل التعاون مع الدول الأعضاء

وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز لبحث نتائج فيروس نقص المناعة البشرية على الحياة والازدهار في الحضر، وأن يضع استجابة شاملة متعددة القطاعات لمواجهة الإيدز كجزء من برامج الإسكان وللمساعدة في قياس الإنجاز نحو الهدف العالمي لإنهاء مرض الإيدز قبل حلول عام ٢٠٣٠؛

٢٠ - يطلب إلى المدير التنفيذي كذلك مواصلة الدعوة من أجل الارتقاء بمستوى الأحياء الفقيرة على المستوى الوطني وعلى نطاق المدينة واتباع نهج التجديد في المناطق الحضرية، وتقديم الدعم من أجل التنفيذ، والاعتماد على الأعمال السابقة للبرنامج التشاركي لتحسين الأحوال في الأحياء الفقيرة وأنشطة منع نشوء أحياء فقيرة؛

٢١ - يدعو الدول الأعضاء إلى العمل في سبيل منع نشوء أحياء فقيرة وتمكين المجتمعات المحلية في هذه الأحياء وتعزيز الآليات المؤسسية التي تمدّ القاطنين في الأحياء الفقيرة بالأدوات للمساهمة في تحسين البيئة المعيشية الهادفة نحو تعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقضاء على الفقر، عن طريق جملة أمور من بينها إمكانية التنقل المستدام وتطوير المهارات والقدرات، وخلق فرص عمل وخصوصاً للمرأة والشباب وإنشاء أماكن عامة، واحترام التنوع الثقافي، ومن خلال تعزيز الروابط بالأطر الرسمية في البيئات الريفية والحضرية المحيطة بمستوطنات الأحياء الفقيرة؛

٢٢ - يطلب إلى المدير التنفيذي التصدي لارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب من خلال استحداث برامج وسياسات ريفية المستوى تمكّن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من العمل مع الدول الأعضاء والسلطات المحلية على وضع وتنفيذ برامج وسياسات موجهة ومتكاملة لتوظيف الشباب وتشغيلهم في الأعمال الحرة على المستوى المحلي والوطني، من أجل خلق فرص عمل على نحو شامل ومستدام يتصف بالابتكار؛

٢٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي أيضاً أن يواصل أعمال برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بشأن توفير الخدمات الأساسية الحضرية، بما في ذلك المياه والمرافق الصحية والصرف الصحي وإدارة المياه والطاقة المستدامة والتنقل في المناطق الحضرية، وكذلك تحسين نوعية الهواء وإسناد أولوية للانتقال نحو توفير الطاقة المستدامة والتنقل في المناطق الحضرية ودعم الصندوق الاستثماري للخدمات الأساسية الحضرية والمبادرة العالمية لتوسيع نطاق الرصد، ويناشد الدول الأعضاء النظر في المساهمة في الصندوق الاستثماري للخدمات الأساسية الحضرية؛

٢٤ - يشجّع الدول الأعضاء على دعم المبادرات الهادفة إلى تحسين الحصول على الطاقة المستدامة وتعميم كفاءة استخدام الطاقة ونظم الطاقة المستدامة في السياسات والأنظمة الخاصة بالإسكان وتوفير الدعم ومبادرة التنقل بالطاقة الكهربائية في المناطق الحضرية، مع تعزيز التنقل المشترك والكهربائي كأولوية بالاقتران مع السياسات الحضرية دعماً لتخطيط المدن المتضامنة؛ وكفاءة استخدام الطاقة والموارد؛ والتحول إلى مصادر مستدامة للطاقة ونظم أفضل للنقل العام ووسائل متكاملة مع خيارات للنقل آمنة وجذابة وغير آلية؛

٢٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي مواصلة أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للتصدي للتحديات الحضرية المرتبطة بالسكان النازحين في حالة من الضعف، من بينها عن طريق دعم النمو الحضري المخطط وأنشطة منع نشوء أحياء فقيرة، وبالإسهام في تطوير المعرفة العالمية من خلال التعاون الوثيق مع وكالات

الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من منظمات المساعدات الإنسانية، في جملة أمور، منها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الإنقاذ الدولية، والمجلس النرويجي للاجئين؛

٢٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي أيضاً دعم الدول الأعضاء، والحكومات المحلية بصفة خاصة، حسب الاقتضاء، لدى مراعاة إطار سندي للحدّ من أخطار الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠؛

٢٧ - يُهيب بالدول الأعضاء، بما في ذلك عن طريق السلطات المحلية، مراعاة الحدّ من أخطار الكوارث والقدرة على مواجهة الكوارث في التخطيط المكاني وفي التصميم وفي تحديد واستخدام الأراضي؛

٢٨ - يطلب إلى المدير التنفيذي والحكومات تعزيز التعاون الدولي بغية تقاسم الخبرات التقنية، وبناء القدرات الفنية ووضع سياسات وتقاسم الخبرات الناجحة الخاصة بالتخطيط المكاني المستدام والمتكامل في المناطق الريفية والحضرية؛

٢٩ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن يواصل بذل جهوده في رصد اتجاهات التحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية ولتعزيز قدرات الحكومات الوطنية والمحلية، حسب الاقتضاء، في هذا الخصوص؛

٣٠ - يطلب إلى المدير التنفيذي تعزيز أوجه التعاون الدولي لتحسين القدرات الوطنية لجمع وتحليل البيانات ذات الصلة ولتعزيز وجود سجلات عقارية لا مركزية وعلى المستوى الوطني للمناطق الحضرية والريفية، بغية الوصول إلى تخطيط مكاني شامل ومستدام يعمل على الحدّ من الفقر وأوجه التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية؛

٣١ - يطلب إلى المدير التنفيذي أيضاً أن يواصل جهود برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لتحسين المعرفة بوسائل التحضر المستدام والمستوطنات البشرية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية من خلال تقريره الرئيسي الجديد تقرير حالة المدن في العالم والحالة الإقليمية والوطنية لتقارير المدن، ومبادرته الخاصة بازدهار المدن، وسلسلة تقاريره عن حالة الشباب في المناطق الحضرية ومن خلال تحوّل برنامجه عن أفضل الممارسات إلى قاعدة بيانات تفاعلية، باعتبارها وسيلة الاستجابة لمتطلبات المعرفة الجديدة للحكومات الوطنية والمحلية وللمساعدة في صياغة سياسات متكاملة؛

٣٢ - يطلب إلى المدير التنفيذي كذلك أن يواصل دعم المنتدى الحضري العالمي بصفته منبراً لتحسين المعرفة الجماعية والممارسات بشأن التنمية الحضرية المستدامة، لزيادة التعاون بين أصحاب المصلحة، ولزيادة التوعية بشأن منافع التحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة، ويطلب إقامة رابطة قوية مع نتائج مؤتمر الموئل الثالث أثناء انعقاد الدورة التاسعة للمنبر الحضري العالمي المقرر عقده في كوالالمبور، في سنة ٢٠١٨.

ثانياً

المسائل الشاملة عدة قطاعات

٣٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يواصل متابعة تعميم منظورات المساواة بين الشباب ومراعاة المنظور الجنساني في الأعمال المعيارية للوكالة والبرامج التشغيلية لضمان أن تظل المساواة بين الجنسين وتمكين الجنسين جزءاً هاماً من العملية التحضيرية للموئل الثالث والمضمون الموضوعي للخطة الحضرية الجديدة؛

٣٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي أيضاً العمل على تخصيص موارد بشرية ومالية كافية لمواصلة تعميم منظور الشباب ومراعاة البعد الجنساني في الأعمال المعيارية والبرامج التشغيلية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛

٣٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي كذلك مواصلة بناء القدرات مع الحكومات الوطنية والمحلية من خلال الاستفادة بالدروس المستفادة من أعماله التشغيلية بغية مساعدة المدن والمستوطنات البشرية على تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها، وتوزيع تلك النتائج على نطاق واسع عبر منظومة الأمم المتحدة ومع مقرري السياسات لتيسير عملية اتخاذ القرارات على أسس مستنيرة؛

٣٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي مواصلة الاعتماد على الدروس المستفادة من الأعمال التشغيلية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في معاونة المدن على تخفيف أثرها البيئي وانبعاثاتها البيئية، والتصدي لأثرها على الصحة البشرية وتغير المناخ؛

٣٧ - يدعو الدول الأعضاء إلى الاعتراف بالأعمال ذات الصلة التي يضطلع بها اتفاق رؤساء البلديات وتحالف القيادات لتمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ في المدن ومبادرة الإسراع بجعل المدن قادرة على التكيف التي أطلقت أثناء مؤتمر قمة المناخ لعام ٢٠١٤ الذي دعا إليه الأمين العام؛

٣٨ - يطلب إلى المدير التنفيذي تعميم حقوق الإنسان في سياق النهوض بأهداف وولاية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على النحو المبين في إعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية وجدول أعمال الموثل^(٢) توافقاً مع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، التي تذكر أن جميع المسائل الشاملة سوف يتم تعميمها في جميع أجزاء مجالات التركيز السبعة؛

ثالثاً

الدعوة والشراكات

٣٩ - يطلب إلى المدير التنفيذي العمل بشأن إشراك شركاء جدد من خلال جملة أمور من بينها الحملة العالمية المعنية بالتحضر كمنبر من أجل الجماهير والمجتمع الخاص والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى لتبادل الخبرات، بغية تحديد الممارسات الجيدة التي يمكن أن تساهم في التحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة؛

٤٠ - يطلب إلى المدير التنفيذي أيضاً، بالتشاور مع الدول الأعضاء، تعزيز الشراكات مع شركاء جدول أعمال الموثل وأصحاب المصلحة الآخرين في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، وفي المساهمة في تصميم خطة حضرية جديدة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، حسب الاقتضاء؛

٤١ - يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي أن يعمل، من خلال موارد خارجة عن الميزانية، على تعزيز إجراء حوار إقليمي بشأن قضايا التحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة في جميع المناطق بالتعاون مع الهيئات الحكومية الدولية المختصة وتعزيز الدعم من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يساعد، ضمن

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموثل الثاني)، اسطنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفقان الأول والثاني.

أمور أخرى، على بناء القدرات للمجتمع المدني ومنظمات القواعد الشعبية للمشاركة في مناقشات السياسات العامة بشكل فعال؛

٤٢ - يدعو برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى تعزيز التنسيق المشترك بين وكالات الأمم المتحدة، والمشاركة مع المنظمات الحكومية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية في متابعة تطوير التحضُّر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة على جميع المستويات. وهذا يشمل المشاركة الفعّالة في آليات التنسيق الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وتقديم الدعم للهيئات الحكومية الدولية واللجان الاقتصادية الإقليمية؛

٤٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يواصل تعزيز مساهمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في التنسيق المشترك بين الوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والمشاركة مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى في مجال تطوير التحضُّر المستدام وتنمية المستوطنات البشرية على جميع المستويات؛

٤٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي أيضاً، بالتنسيق مع الدول الأعضاء والشركاء، إقامة شراكات أقوى مع المؤسسات الأكاديمية ومراكز الامتياز، بما في ذلك عن طريق مبادرة شركاء الموثل من الجامعات والمؤسسات المهنية والمصارف الإنمائية لتعزيز التعلُّم ونشر المعرفة والابتكار من أجل تسخير الفرص التي تتيحها عمليات التحضُّر وتوفير التدريب رفيع المستوى وتطوير القدرات للحكومات المحلية والوطنية؛

٤٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي كذلك تعزيز وتنسيق شراكات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية وكذلك مع جميع الجهات الفاعلة المختصة الأخرى للاستفادة من خبراتها الفنية الخاصة للمساعدة على زيادة قدرة المدن على التكيُّف واستعدادها، وخصوصاً المدن الضعيفة للغاية، للوقاية أو للعمل بشكل كافٍ على التصدي للكوارث وحالات الأزمات الإنسانية، مع إيلاء اهتمام خاص إلى احتياجات الأشخاص الذين يعانون من حالات الضعف؛

٤٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي تقديم تقرير إلى مجلس الإدارة في دورته السادسة والعشرين بشأن التقدُّم المحرز في تنفيذ هذا القرار.